

Distr.
LIMITED

E/CN.4/1994/L.21
18 February 1994
ARABIC
Original : ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

البند ٧ من جدول الاعمال

مسألة أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان ، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية الى أعمال هذه الحقوق ، بما في ذلك ما يلي: المشاكل المتعلقة بالحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم ، والدين الخارجي ، وسياسات التكيف الاقتصادي وآثارها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان ، وبخاصة على تنفيذ إعلان الحق في التنمية

الاتحاد الروسي ، الجمهورية التشيكية* ، رومانيا ، سلوفاكيا* ،
سويسرا* ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان* : مشروع قرار

* وفقا للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

احترام حق كل شخص في التملك بمفرده وكذلك
بالاشتراك مع آخرين

إن لجنة حقوق الإنسان

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٩٨/٤٥ المؤرخ في ١٤ كانون
الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ١٩/١٩٩١ المؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٩١ و ٢١/١٩٩٢
المؤرخ في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ وإلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٦/١٩٩١
المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٩١ ، التي أنشأت ولاية لخبير مستقل يعنى بحق كل شخص في
التملك بمفرده وكذلك بالاشتراك مع آخرين ،

وإذ تشير بصفة خاصة إلى قرارها ٢١/١٩٩٣ المؤرخ في ٤ آذار/مارس ١٩٩٣ ، الذي
قررت فيه اختتام نظرها في الحق في التملك في دورتها الخمسين ،

وإذ تعترف بوجود أشكال عديدة للملكية في العالم ،

وإذ تود مواصلة تعزيزها ، في إطار الأمم المتحدة ، لحماية حقوق المرأة ،
وفقا لقرارها ٤٦/١٩٩٣ المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٩٣ ، وذلك بمكافحة التمييز القائم
على أساس الجنس بمدد الحق في التملك ،

وإذ تحيط علما بالتقرير الختامي للخبير المستقل (Add.1 و E/CN.4/1994/19) ،

١ - شرح بالتقرير الختامي للخبير المستقل المتعلق بالوسائل التي يسهل
بها احترام حق كل شخص في التملك بمفرده وكذلك بالاشتراك مع آخرين في ممارسة
الحريات الأساسية ؛

٢ - تعرب عن تقديرها للخبير المستقل على تقريره وعلى استمرار تحليله
الشاقب للقضايا ذات صلة ، وعلى النتائج التي خلص اليها وموداها أن تملك
الممتلكات يشكل أساسا جوهريا للنظام الاقتصادي في أي مجتمع معين وأن الملكية
الفكرية يجب حمايتها أيضا ؛

٣ - تشيد بالجهود التي بذلها الخبير المستقل تنفيذا لقرارها ٤٦/١٩٩٣ بتضمينه تقريره معلومات عن التقصير في كثير من أرجاء العالم في حماية حقوق المرأة في التملك على قدم المساواة مع الرجل ؛

٤ - تومي بأن تأخذ كل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في اعتبارها توصيات الخبير المستقل ؛

٥ - تختتم نظرها في هذه المسألة .
